



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي - الدورة السابعة والثمانون

روما، 19-20 أبريل/نيسان 2006

تنفيذ الدورة الأولى

لبرنامج تنمية الخدمات المالية الريفية في النيجر

1 - وافق المجلس التنفيذي على إنشاء الآلية الإقراضية المرنة في دورته الرابعة والستين في سبتمبر/أيلول 1998. ويختلف القرض المقدم في إطار الآلية الإقراضية المرنة عن القرض العادي الذي يقدمه الصندوق على النحو التالي:

- فترة سداد أطول تسمح بتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- عملية تصميم مستمرة ومتطورة عن طريق تطبيق دورات محددة تتراوح مدتها من ثلاث إلى أربع سنوات؛
- وشروط مسبقة محددة بوضوح، أو "محفزات"، للانتقال إلى الدورات التالية.

2 - وينص التقرير الخاص بإنشاء الآلية الإقراضية المرنة (الوثيقة EB 98/64/R.9/Rev.1) في فقرته 13 على أنه "بالنسبة لكل قرض في إطار الآلية الإقراضية المرنة، وقبل نهاية كل دورة، سوف تقرر إدارة الصندوق ما إذا كانت تنتقل إلى الدورات التالية أو تلغيها أو ترجئها. وسوف تبلغ الإدارة المجلس التنفيذي تبعاً لذلك. وسوف تبين الوثيقة المقدمة إلى المجلس الدروس المستفادة من الدورات الأولية وإدراجها في الدورات التالية، وبلوغ الأهداف المادية، والتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية طويلة الأجل، وتحقيق الشروط المسبقة المنصوص عليها في اتفاقات القروض."

3 - وتتناول ورقة المعلومات هذه التقدم المحرز في برنامج تنمية الخدمات المالية الريفية في النيجر في دورته الأولى. ويعتمد محتواها على عدة مصادر، من بينها تقارير المراقبة السنوية الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن الفترة 2001-2004؛ وبعثة التشخيص المؤسسي التابعة للصندوق والتي أوفدت في ديسمبر/كانون الأول 2002؛ وتقييم داخلي للعديد من أصحاب المصلحة عن الدورة الأولى تم في الفترة ما بين ديسمبر/كانون الأول 2004 ومارس/آذار 2005؛ وبعثة تقييم الدورة الأولى نظمها الصندوق وتمت في مارس/آذار - أبريل/نيسان 2005. وبدأت بعثة التقييم بحلقة عمل لأصحاب المصلحة عقدت في 23 مارس/آذار 2005 واستعرضت استنتاجات وتوصيات التقييم الداخلي. وضمت البعثة موظفين من إدارة غرب ووسط إفريقيا، وإدارة المستشار الفني، ومكتب الاستشارات العامة، ومكتب المراقب المالي، وفريقاً من الخبراء الاستشاريين.

أولا - خلفية

4 - وافق المجلس التنفيذي على برنامج تنمية الخدمات المالية الريفية في مايو/أيار 2000. والبرنامج وطني في نطاقه ومدته عشر سنوات، مع دورة أولى مدتها أربع سنوات تليها دورتان مدة كل منهما ثلاث سنوات.

5 - والهدف العام للبرنامج هو تحسين الدخل والظروف المعيشية للسكان الريفيين في النيجر. وهدفه الخاص هو تحسين واستدامة فرص وصول السكان الريفيين، بمن فيهم الفقراء، إلى الخدمات المالية (المخدرات والقروض) عن طريق إنشاء مؤسسات للتمويل الصغير قائمة بذاتها. ولبوغ هذه الأهداف، من المقرر أن يقدم البرنامج الدعم من أجل ما يلي:

- تعزيز قطاع التمويل الصغير ككل عن طريق تحسين الشراكة في إدارة القطاع بين مختلف أصحاب المصلحة؛ ووضع سياسات واستراتيجية متسقة ومتطورة للتمويل الصغير؛ وإيجاد أدوات مراقبة فعالة على المستوى الوطني؛ وقيام رابطة لمؤسسات التمويل الصغير وإنشاء مركز فني لتقديم خدمات فعالة لمؤسسات التمويل الصغيرة وتنفيذ أنشطة البحث والتطوير؛
- إعادة تشكيل وتعزيز مؤسسات التمويل الصغير (من الناحية المؤسسية والفنية والمالية) وتوسيع شبكاتها، مع تركيز خاص على ابتكارات تستهدف الجماعات/المناطق المعرضة وتمكين المنظمات الشعبية؛
- العمل على تطوير نهج جديدة ونواتج مالية توجه بشكل خاص نحو احتياجات الفقراء الريفيين والتنمية الزراعية.

6 - ومن المتوقع أن تركز الدورة الأولى أساسا (وإن لم يكن بصورة حصرية) على ما يلي: إعادة تشكيل قطاع التمويل الصغير عن طريق تشجيع حوار فعال للسياسات على مستوى القطاع؛ وتطبيق قواعد قانونية ونظامية ملائمة؛ ودعم مؤسسات التمويل الصغير القائمة؛ وإنشاء وهيكل رابطة لمؤسسات التمويل الصغير؛ وتوفير التدريب على مستوى القاعدة؛ وإنشاء أو تعزيز شبكات لتقييم الأثر وإجراء أول مجموعة من الاختبارات في إطار موضوعي البحث والتدريب (تشجيع تكنولوجيات التمويل الصغير لتلبية احتياجات الجماعات المعرضة، واستحداث أدوات تمويل تنصدي لمطلبات الأنشطة الخاصة بالزراعة والحيوانات الزراعية).

7 - ويضم البرنامج المكونات الأربعة التالية:

- **تحسين القدرات القطاعية والمهنية.** من المقرر أن يقوم البرنامج بما يلي: (i) تشجيع حوار بناء للسياسات فيما بين المؤسسات العامة ومؤسسات التمويل الصغير والرابطة الوطنية لمؤسسات التمويل الصغيرة، والمنظمات الريفية، والجهات المانحة على المستوى الوطني وعلى مستوى الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا؛ (ii) دعم الدينامية الحالية لإنشاء وتفعيل الرابطة الوطنية لمؤسسات التمويل الصغير؛ (iii) دعم تطبيق الحكومة ومؤسسات التمويل الصغير لمعايير قانونية ونظامية ملائمة.
- **تعزيز وتطوير مؤسسات التمويل الصغير المهنية.** يهدف هذا المكون في المقام الأول إلى إعادة تشكيل وتعزيز مؤسسات التمويل الصغير ثم تطوير وتوسيع شبكاتها.

- **البحث والتطوير.** من المقرر استطلاع موضوعين في إطار هذا المكون: (i) تشجيع تكنولوجيات التمويل الصغير التي تلبي احتياجات الجماعات المعرضة؛ (ii) استحداث أدوات تمويل تتصدى لاحتياجات الأنشطة المتعلقة بالزراعة بما في ذلك الثروة الحيوانية، وقضيتين رئيسيتين شاملتين وهما المدخرات وإعادة التمويل.
- **إدارة البرنامج.** ينص هذا المكون على إيجاد وحدة صغيرة لإدارة البرنامج تتناول الإدارة المالية والتنفيذ الإداري والمالي للترتيبات التعاقدية مع مؤسسات التمويل الصغير أو أي مؤسسة شريكة أخرى، والإدارة المحاسبية والمالية الرئيسية للبرنامج، بما في ذلك المراجعة.

ثانياً - إنجازات البرنامج خلال الدورة الأولى

8 - أعلن عن بدء تنفيذ البرنامج في يونيو/حزيران 2001. وخلال مرحلة التنفيذ المبكرة للدورة الأولى، ظهر تضارب في الاختصاصات يتعلق بالأدوار الخاصة بكل من وحدة إدارة البرنامج والمركز الفني. ونتيجة لذلك، أوفدت بعثة تشخيص مؤسسية في ديسمبر/كانون الأول 2002. وتضمنت التعديلات التي أدخلت على اتفاق القرض، بناء على توصيات البعثة: (i) إغلاق المركز الفني؛ (ii) إعادة تجميع وظائف الإدارة داخل وحدة إدارة البرنامج؛ (iii) توسيع مسؤوليات وحدة إدارة البرنامج.

9 - وتشمل الأنشطة الرئيسية التي جرت خلال الدورة الأولى:

- اعتماد "الاستراتيجية الوطنية للتمويل الصغير" بعد عملية تشاور واسعة النطاق تشمل جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاع؛
- إعداد تقارير تشخيصية متعمقة عن جميع مؤسسات التمويل الصغير الرئيسية الأربع؛
- وضع خطط عمل لثلاث من مؤسسات التمويل الصغير، وبدء تنفيذ خطتين منهما تهدفان إلى: (i) تعزيز وإعادة تأهيل عمليات مؤسسة التمويل الصغير؛ (ii) تطوير قدرة موظفي الإدارة؛ (iii) تحسين الإدارة المالية واسترداد القروض؛ (iv) إنشاء رقابة مالية لكل عملية من عمليات مؤسسات التمويل الصغير؛ (v) وضع نظام للتقارير المالية السنوية؛
- تطوير شراكات مع جهات مانحة ومشاريع أخرى (مثلاً مع المشروع الخاص بتشجيع الري الذي يموله البنك الدولي، ومع منظمة غير حكومية كندية وهي منظمة Desjardins الدولية للتنمية) من أجل التمويل المشترك لخطط عمل مؤسسات التمويل الصغير؛
- دعم إعداد واعتماد دليل الإجراءات الإدارية والمحاسبية والمالية من جانب مؤسسات التمويل الصغير؛
- وتقديم الدعم للتدريب الشامل لمؤسسات منعزلة من مؤسسات التمويل الصغير؛
- تقديم الدعم لإنشاء وسرعة تطوير الرابطة الوطنية لمؤسسات التمويل الصغير التي تقوم الآن بدور مهم في مجال الدعوة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتمويل الصغير، والتشجيع على وضع مدونة لقواعد السلوك فيما بين مؤسسات التمويل الصغير، وتقديم بعض خدمات الدعم لمؤسسات منعزلة من مؤسسات التمويل الصغير؛

- إجراء بحوث عملية عن خمسة مواضيع رئيسية: (i) تمويل الأنشطة الرعوية؛ (ii) تمويل معدات ومستلزمات المزارع؛ (iii) العلاقات والشراكات بين مؤسسات التمويل الصغير والجماعات النسائية؛ (iv) الشراكات بين مؤسسات التمويل الصغير ومنظمات المزارعين؛ (v) الإقراض بكفالة (والذي اختبر على مستوى السوق بالتعاون مع مشروع Intrants Agricoles، وهو مشروع يشجع على استخدام المستلزمات الزراعية التي تمولها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ويجري الآن توجيهه بواسطة بعض مؤسسات التمويل الصغير؛
- تقديم الدعم للخدمات الإدارية في وزارات الاقتصاد والمالية والتنمية الزراعية لممارسة وظائفها الإشرافية النظامية.

10 - ومن إجمالي القرض البالغ 8.8 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة، تم تخصيص 3.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة للدورة الأولى (2001-2005). وفي نهاية مايو/أيار 2005، تم صرف نحو 1.8 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وهو ما يمثل معدل صرف بنسبة 57% من موارد القرض الخاصة بالدورة الأولى.

ثالثا - الدروس المستفادة

11 - فيما يلي ملخص للدروس الرئيسية التي استخلصت من المرحلة الأولى لتنفيذ البرنامج:

- في البلدان ذات القدرة الضعيفة على التنفيذ، مثل النيجر، وبالنسبة للبرامج ذات النطاق الوطني، من الضروري جعل الترتيبات المؤسسية للتنفيذ مبسطة قدر المستطاع. وفي هذه الحالة، كانت مشاكل التنفيذ الأولى التي صادفها البرنامج تعزى إلى ترتيب مؤقت للتنفيذ مع تداخل في المسؤوليات بين وحدة إدارة البرنامج والمركز الفني، مما أدى إلى تعديل اتفاق القرض.
- بالنسبة لبرنامج على نطاق القطاع يرث العديد من المؤسسات الضعيفة، يصبح التتابع الصحيح لتدخلات البرنامج عنصرا أساسيا للتنفيذ الفعال وقياس الأثر. وفي هذه الحالة، كان ينبغي إعطاء أولوية مطلقة لإعادة التأهيل المؤسسي وتعزيز مؤسسات التمويل الصغير القائمة، على حساب أنشطة البحث والتطوير التي لم تكن مؤسسات التمويل الصغير على استعداد لمتابعتها بشكل عام.
- مع تعدد وتنوع مؤسسات التمويل الصغير في النيجر، كان ينبغي أن يكون البرنامج أكثر تركيزا عند تقديم دعمه لتلك الشبكات الرئيسية من مؤسسات التمويل الصغير القادرة على الاستدامة والنمو.
- ينبغي إكمال ترتيبات التمويل المشترك قبل الانتهاء من البرنامج الشامل وتكلفته. وفي هذه الحالة، لم تتبلور بعض ترتيبات التمويل المشترك التي خططت أثناء التقييم. غير أن البرنامج استطاع تطوير شراكات على المستوى الميداني أسفرت عن ترتيبات للتمويل المشترك لخطط العمل الثلاث التي أعدت خلال الدورة الأولى.
- ينبغي أن تركز أنشطة البحث والتطوير بدرجة أكبر على اختبار الخدمات الجديدة على مستوى السوق لتسهيل قيام مؤسسات التمويل الصغير باعتمادها وتوجيهها. وتقدم اختبارات السوق لنظام الإقراض بكفالة مثلا جيدا يحتذى به في هذا الصدد.

- ينبغي للعلاقات بين البرنامج ومؤسسات التمويل الصغير المعنية والمنظمات الشريكة ومقدمي الخدمات الاعتماد على اتفاقات/عقود/اتفاقيات قائمة على الأداء لضمان أن تؤدي الأنشطة والموارد إلى نتائج وأهداف التأثير. وقد حقق الدعم المؤسسي غير المشروط الذي قدمه البرنامج للوحدات الإدارية في الوزارتين المسؤولتين نتائج محدودة للغاية من حيث الإشراف والرقابة النظامية لمؤسسات التمويل الصغير.

رابعا - تحقيق الحوافز الخاصة بالدورة الأولى

12 - كان هناك 15 حافزا مجمعة حسب المكونات للانتقال من الدورة الأولى إلى الدورة الثانية للبرنامج. وفيما يلي تحديد لكل حافز ومعلومات عن وضعه:

مكون لتحسين القدرات القطاعية والمهنية

- (i) كان سيتعين وضع وتنفيذ سياسات للتمويل الصغير من جانب كافة أصحاب الشأن. اعتمدت الحكومة في مارس/آذار 2004 استراتيجية وطنية للتمويل الصغير. واتخذت ترتيبات لتنفيذها، بما في ذلك إنشاء آلية رصد تحت إشراف رئيس الوزراء وهي موجودة في الرابطة الوطنية لمؤسسات التمويل الصغير. وقدر معدل الإنجاز بنسبة 100 في المائة.
- (ii) كان سيتعين الإشراف بطريقة فعالة وبناءة على مؤسسات التمويل الصغير المشاركة في البرنامج. برغم الدعم الذي قدمه البرنامج للوحدات الإدارية في الوزارتين المسؤولتين، وبالنظر إلى قيود البيروقراطية والميزانية، والتشتت المكاني لمؤسسات التمويل الصغير، كانت عمليات الإشراف والمراقبة تتم حسب الحاجة وبنوعية متفاوتة. وقدر معدل الإنجاز بنسبة 25 في المائة.
- (iii) تعد الرابطة الوطنية لمؤسسات التمويل الصغير فعالة وتكفل التنظيم الذاتي للمهنة. أنشئت هذه الرابطة بمساعدة البرنامج وبدعم من شركاء آخرين. وفي حين أدت الصعوبات المتعلقة ببدء العمل وقصر المدة التي انقضت إلى منع تحويل الرابطة إلى رابطة مهنية تعمل بصورة كاملة، فإن هذه الرابطة تمكنت من الانتهاء من خطة عملها، وبدأت القيام بدور في مجال الدعوة للقطاع وتقدم خدمات دعم محدودة لأعضائها. وقدر معدل الإنجاز بنسبة 33 في المائة.
- (iv) كان سيتعين على أصحاب المصلحة المحليين وضع اقتراحات لتحسين الإطار النظامي السائد في إطار استراتيجية البرنامج. وفي هذا الصدد أعدت الرابطة الوطنية لمؤسسات التمويل الصغير مقترحات بدعم من البرنامج قدمت إلى حلقة العمل الإقليمية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا في يوليو/تموز 2004. ويجري التخلص تدريجيا من بعض الممارسات الائتمانية التي لا تتسق مع الاستراتيجية الوطنية للتمويل الصغير

وذلك بفضل الدور الذي قامت به الرابطة الوطنية لمؤسسات التمويل الصغير في مجال الدعوة وبفضل البرنامج. وقدّر معدل الإنجاز بنسبة 50 في المائة.

مكون لتعزيز وتطوير مؤسسات التمويل الصغير المهنية

- (i) كان سيتم إبرام عقدين مع اثنتين من مؤسسات التمويل الصغير. تم تنفيذ عقدين مع شبكتين رئيسيتين من شبكات مؤسسات التمويل الصغير، وهما حركة صناديق الادخار والقروض الشعبية (MCPEC) وتعاونية خدمات القروض الريفية الفورية (KOKARI/SICR). وقدّر معدل الإنجاز بنسبة 100 في المائة.
- (ii) كانت مؤسسات التمويل الصغير المختارة ستستجيب بصورة مرضية للتقديرات الخاصة بأنشطتها وكانت ستضع خطة إيمانية وتعزز هيكلها الداخلية. استجاب بالفعل ثلاث من أربع شبكات رئيسية للتشخيصات الخاصة بعملياتها، وأعدت خطط عمل على هذا الأساس. وبدأت اثنتان في التنفيذ. وبدأ تعزيز الهياكل الداخلية لشبكتين من شبكات مؤسسات التمويل الصغير (MCPEC and KOKARI/SICR). وقدّر معدل الإنجاز بنسبة 60 في المائة.
- (iii) كانت المعلومات ستتاح عن المنهجيات والنواتج الخاص بتقديم الخدمات المالية للجماعة المستهدفة. تم توزيع معلومات عن خدمتين جديدتين ووضع اختبار على مستوى السوق. غير أن غالبية مؤسسات التمويل الصغير ركزت جهودها حتى الآن على التشخيصات الداخلية، وعلى وضع خطة العمل وعلى التجميع. ولم تتمكن من توسيع خدماتها الجديدة وكان يتعين على بعضها خفض تغطيتها ضمن إطار خطة التجميع. وقدّر معدل الإنجاز بنسبة 25 في المائة.

مكون للبحث والتطوير

- (i) كان سيتعين اختبار واعتماد تكنولوجيات ونواتج التمويل الصغيرة التي تقابل احتياجات الجماعة المستهدفة ومتطلبات تمويل التنمية الزراعية. الحافز متداخل نوعا ما مع الحافز رقم (iii) في مكون مؤسسات التمويل الصغير الوارد أعلاه. وقد أجريت أنشطة البحث والتطوير على المواضيع الرئيسية الخمسة المطلوبة في الدورة الأولى. وكان أبرزها اختبار نظام الإقراض بكفالة على مستوى السوق. وقدّر معدل الإنجاز بنسبة 33 في المائة.
- (ii) كان سيتعين وضع نظام وظيفي لتقييم الأثر. صمم نظام لتقييم الأثر ولكنه لم يطبق نظرا لأنه لم يوضع خط أساس عند البداية. وعلى أي حال، كان من السابق لأوانه توقع ظهور الأثر على مستوى الجماعة المستهدفة في هذه المرحلة من تنفيذ البرنامج. وقدّر معدل الإنجاز بنسبة 10 في المائة.

(iii) كانت مؤسسات التمويل الصغير المختارة سنشارك بصورة فعالة في أنشطة البحث والتطوير. وقد شاركت مؤسسات التمويل الصغير بصورة كاملة في أنشطة البحث والتطوير. وقدر معدل الإنجاز بنسبة 100 في المائة.

مكون لإدارة البرنامج

- (i) كان سيتم إعداد دليل العمليات.
- أعد دليل أولي ولكن ثبت أنه معقد للغاية بالنسبة للإدارة الفعالة للبرنامج. وتم تنفيذ صيغة منقحة، وقد نفذت معظم إجراءات الإدارة المالية بصورة سليمة. وكان الاستثناء يتمثل في عقود الموظفين التي لم تنص على تقييمات منتظمة للأداء. وقدر معدل الإنجاز بنسبة 90 في المائة.
- (ii) كانت ستنفذ آليات تمويل ملائمة.
- وضعت آليات للتمويل. غير أن تشغيلها أدى إلى حالات تأخير في التنفيذ. وقدر معدل الإنجاز بنسبة 50 في المائة.
- (iii) كان صرف الأموال سيلتزم باستراتيجية البرنامج.
- كان معدل الصرف بنسبة 57% فقط من المبلغ المخصص للدورة الأولى. غير أن الصرف كان يتماشى مع معدل التنفيذ الفعال. وقدر معدل الإنجاز بنسبة 80 في المائة.
- (iv) كانت العقود ستنفذ بطريقة فعالة.
- مع بعض الاستثناءات، اتخذت ترتيبات تعاقدية بصورة سريعة ونفذت على نحو صحيح بشكل عام. غير أنه يلزم تنقيح الاتفاقات التعاقدية واتفاقات الشراكة لتشمل نظاما للمحاسبة قائما على النتائج. وقدر معدل الإنجاز بنسبة 90 في المائة.
- (v) وصلت وحدة الرصد والتقييم إلى مرحلة التشغيل.
- وضع البرنامج نظاما لجمع ومعالجة المعلومات يسمح برصد التقدم الفعلي وعدد محدود من مؤشرات الأداء. وتمكن البرنامج أيضا من تنظيم عملية تقييم داخلية تشاركية ناجحة نوعا ما. غير أنه لم يكن للبرنامج خط أساس للجماعات المستهدفة أو عملية تحليل تسمح بتقييم الأثر. وقدر معدل الإنجاز بنسبة 50 في المائة.

خامسا - الاستنتاجات

13- بناء على ما تقدم، يقدر معدل الإنجاز العام للحوافز الخمسة عشر بنسبة تبلغ حوالي 60 في المائة. ومن ثم فإنه لم تستوف الشروط اللازمة للانتقال إلى الدورة الثانية. ويعزى هذا إلى عدد من العوامل، من بينها عدد من الأهداف أكبر من أن يتحقق، وحالات التأخير الأولية التي صودفت عند تنفيذ البرنامج.

14- غير أنه ظهرت تطورات إيجابية أخيرة على مستوى بعض شبكات التمويل الصغير التي استهدفها البرنامج. وتشمل هذه التطورات: (i) الانتهاء من خطط عمل مفصلة تركز على الإصلاحات اللازمة وعلى الطريق المؤدى إلى الاستدامة؛ (ii) وضع أطر للتعاون وتعبئة تمويل إضافي من عدة شركاء مانحين مهمين، بما في ذلك البنك الدولي (عن طريق المشروع الخاص لتشجيع الري ومشروع تنمية الخدمات المالية) ومنظمة Desjardins الدولية للتنمية. وفضلا عن هذا، (iii) أبدى مصرف التضامن الإقليمي اهتمامه بالتعاون مع البرنامج، مما يتيح إمكانية تقديم قروض مالية لتعزيز وتوسيع بعض مؤسسات التمويل الصغير، في سياق خطة عملها. وأخيرا، (iv) ساعد البرنامج بعض مؤسسات التمويل الصغير على اختبار خدمة مالية جديدة واعدة (استلام المخزون) طورها مشروع Intrants Agricoles التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وينطوي على إمكانية كبيرة لتحسين حالة الأمن الغذائي للفقراء الريفيين ويمكن مواصلة تطويره.

15- وفي هذا السياق، رؤي أنه سوف يكون من السابق لأوانه إغلاق البرنامج على الفور بناء على نواحي قصوره الأولية، كما أن هذا لا يمكن تبريره بصورة كاملة. ولهذا تقرر تمديد الدورة الأولى إلى ديسمبر/كانون الأول 2006، وخلال هذه الفترة سوف يركز البرنامج تدخلاته من جديد على المؤسسات الأقوى للتمويل الصغير، ودعم تنفيذ خطط عملها وإعداد خطط طارئة للوصول في المستقبل إلى مستفيدين جدد ومناطق جديدة. وسوف يجرى تقييم دقيق للموقف مع نهاية المهلة الجديدة، وهذا سوف يقرر ما إذا كانت تدخلات التمويل الصغير للصندوق ينبغي استمرارها أو عدم استمرارها في النيجر في سياق وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة. وإذا لم تكن النتائج التي تحققت خلال فترة التمديد مرضية ولم تستوف الشروط اللازمة لانتقال البرنامج إلى الدورة الثانية، فعند ذلك سوف يتم إنهاء البرنامج.

